

السيدات والسادة المؤتمرين في بروكسل حول مخاطر عودة اللاجئين بدون اتفاق سلام



Center for Civil Society and Democracy



أنا هي



شبكة أمان
AMAN NETWORK



المنصة المدنية السورية
Syrian Civic Platform

نرسل إليكم هذه الرسالة لتبيان موقفنا من قضية إعادة اللاجئين، وهي القضية الأكثر طرحاً على الساحة السورية؛ إذ تعدّ قضية اللاجئين السوريين من أهمّ القضايا؛ لوجود ما يقارب من 5.6 مليون لاجئ سوريّ فروا من المناطق السوريّة المختلفة إلى دول الجوار خوفاً من بطش القوى المختلفة، وبشكل أساسيّ بطش قوات النظام السوريّ وميليشياته، التي لم يكن لديها أية روادع في استخدام القوة المفرطة تجاه المناطق الخارجة عن سيطرتها ودون أيّ اعتبار لوجود مدنيين، ودون أيّ اكرتات لوجود قانون دوليّ يحميهم.

مع مطلع عام 2018 بدأ الحديث بشكل حثيث عن مسألة إعادة اللاجئين عن طريق وسطاء محليين استخدمهم النظام السوريّ، بدعم من بعض الأطراف الرسميّة وغير الرسميّة في بلدان اللجوء المختلفة، وبدأت بعض الأطراف السياسيّة الإقليميّة والدوليّة، والماكينات الإعلاميّة بالترويج لانتهاه الحرب في سورية، وأن هنالك مناطق آمنة ويتوجّب البدء بإعادة اللاجئين إلى مناطقهم، وهذا فعلياً يُعدّ خطاباً خطيراً، يترتّب عليه مخاطر جمّة على حياة ملايين السوريين.

موجبات ومستلزمات عودة اللاجئين:

إن عمليّة إعادة اللاجئين تُعدّ من أعقد الأمور على الإطلاق، حيث تُعدّ مسألة سياسيّة بامتياز (كون السبب الذي أدّى إلى لجوء السوريين سياسيّاً بالدرجة الأولى)، ومسألة أمنيّة واقتصاديّة بدرجة ثانية، وبالتالي فإن عملية إعادة اللاجئين تستوجب بالضرورة وجود مسار لعمليّة سياسيّة حقيقيّة مستندة بشكل رئيسي على قرار مجلس الأمن 2254 والذي يركّز على إدارة الحكم، وتحديد جدول زمنيّ وعمليّة صياغة الدستور الجديد، وإجراء الانتخابات كأساس لعمليّة سوريّة يقودها السوريون لإنهاء الصراع. وأي إعادة للاجئين تستوجب أن تكون بالدرجة الأولى عودة آمنة، وتستلزم بالضرورة مجموعة من الإجراءات على عدّة مستويات:

على المستوى الأمني:

- أكثر ما يخيف اللاجئين/ات السوريين هو تفلّت الأجهزة الأمنية والمليشيات التابعة للنظام السوري، حيث إن الخطوة الأولى في هذا الإطار هي إيقاف فلتان هذه الأجهزة الأمنية ضمن إطار إصلاح مؤسّساتي حقيقي للقطاع الأمني.
- عدم وجود ضوابط لعمل الأجهزة الأمنية حتى هذه اللحظة يجعل النساء هنّ الفئة الأكثر عرضة للاستغلال.
- موضوع الاعتقالات الحاصلة تعدّ من أهم الموضوعات التي تثني أي لاجئ عن العودة، وهذه الاعتقالات طالت حتى الحاصلين على تسوية للعودة من اللاجئين واللاجئين، وفي بعض الحالات تمّ اعتقال الأطفال، يُضاف إليها الابتزاز الذي تقوم به أجهزة الأمن من خلال اعتقال النساء أو الاعتداء عليهنّ للضغط على ذويهنّ لتسليم أنفسهنّ أو إرغامهنّ على المصالحة.
- الحدّ من خطاب الكراهية الذي تديره الماكينات الإعلامية التابعة للنظام السوري وحلفائه تجاه اللاجئين/ات، واعتبارهم إرهابيين وخونة، الأمر الذي يزيد من احتمالية تعرّض العائدين لمخاطر أمنية، وهو ما حدث فعلياً مع بعض الأفراد الذين عادوا إلى سورية، بحسب تصريح وزير شؤون النازحين اللبناني معين مرعبي عن توثيق وزارته لعشر حالات قتل للاجئين سوريين عادوا من لبنان إلى سورية.
- التجنيد الإجباري وهو أكثر ما يثني الشباب وعائلاتهم عن العودة، وبالتالي يتوجّب التعامل مع هذا الملفّ بشكل استثنائي، طالما لا يوجد حلّ سياسي ولم يُعدّ إصلاح المؤسسة العسكرية في إطار حلّ سياسي وطني، يرجع الجيش لكونه جيش وطني، وليس جيشاً لطرف سياسي.

وعلى المستوى القانوني:

- التسويات التي يشرف على تنظيمها النظام السوري عن طريق وسطاء في دول الجوار، غالباً ما اكتنفها الغموض، ولا تحمل أيّ سند قانوني يحمي العائدين، ويعطيهم ضمانات من أيّ انتهاكات من الممكن أن تحدث بحقهم.

- كما أن عودة اللاجئين تستلزم التعامل مع إرث واسع من الانتهاكات القانونية وغير القانونية لممتلكات اللاجئين، سواء من مصادرة الأملاك، أو نقل ملكيتها بغير وجه حق إلى أفراد آخرين بفعل ثغرات قانونية أو بفعل متنفذين يقومون بتزوير وثائق الملكية.
- وأيضاً يستوجب التعامل مع القوانين والمراسيم الصادرة خلال السنوات السبع الماضية المتعلقة بأملاك السوريين، ويُضاف إليها الأحكام القضائية بمصادرة أموال الكثير من السوريين بناءً على رأيهم السياسي.
- كما أن استمرار عمل المحاكم الاستثنائية؛ ومن ضمنها محكمة مكافحة الإرهاب التي قد تطال أيّ عائد/ة. تشكّل خطراً حقيقياً يهدّد كل عائد وعائدة من اللاجئين.
- إشكالية الأوراق الشخصية، حيث أن الكثير من النساء تزوّجن وأنجبن وهنّ في دول اللجوء دون وثائق رسمية، ممّا يعرّضهنّ للكثير من الإشكاليات القانونية، الواجب التعامل معها بشكل سريع.
- مشكلة السكن والممتلكات، حيث أن معظم الملكيات العقارية مسجّلة بأسماء الذكور (الذين يشكّلون النسبة الأكبر من القتلى أو المختفين قسراً أو المنخرطين في القتال من كافة القوى)، وكثير من الملكيات تمّت مصادرتها أو الاستيلاء عليها أو تدميرها، ممّا يشكّل عائقاً أمام العودة مالم يتمّ حلّ هذه الإشكالية في إطار قانوني.

على المستويين الاقتصادي والاجتماعي:

- إن عودة اللاجئين تتطلب وجود بنية تحتية مجهزة، وباستثناء ذلك لا تكون العودة المبكرة إلا ملقاً سياسياً يتمّ استخدامه في عملية تعويم النظام السوري سياسياً، وإعادة الشرعية لسلطته.
- هنالك إشكالية تواجد فرص العمل -حالياً- للسكان المقيمين والذي يرضخ أكثر من 85% منهم تحت خطّ الفقر، وبالتالي أيّ عودة للاجئين سوف تشكّل عبئاً حقيقياً على السكان المتواجدين في ظلّ توقّف العجلة الاقتصادية بفعل الحرب.
- عموماً، إن أيّ إعادة قسرية للاجئين ستكون لها تداعيات سلبية على المستوى الحياتي؛ من ناحية عنف سياسيّ مرافق بانفلاتات أمنية، وضعف في الجهاز القضائي، ووجود توترات اجتماعية نتيجة الكثافة السكانية، وعدم قدرة المؤسسات الخدمية على الإيفاء بالمستلزمات الأساسية للسكان، يُضاف إليها الأعباء الاقتصادية، من عدم توافر فرص العمل، وعدم وجود دخل للعائلات، كل هذه المشكلات

سيكون لها تداعيات من ناحية خلق بيئة خصبة لظهور التطرف، كما سيزيد معدلات العنف والاستغلال على النساء وخاصة اللاتي كنّ لاجئات.

وعليه فإننا -المنظمات والشبكات الموقّعة على هذه الورقة- نجد:

- إن الضغوطات التي تمارس على اللاجئين في دول الجوار للعودة، سواء بشكل رسمي أو عبر وسطاء، ماهي إلا انتهاك للقانون الدولي الإنساني، ولا تفاقية 1951 الخاصة بوضع اللاجئين، والتي تجمل حقوق اللاجئين؛ وتنصّ في أحد الأحكام الرئيسية فيها على عدم جواز إعادة اللاجئين والمصطلح القانونيّ هو حظر الطرد أو الردّ إلى بلد يخشى / أو تخشى فيه من التعرّض للاضطهاد. كما أنها تحدّد الأشخاص أو مجموعات الأشخاص الذين لا تشملهم هذه الاتفاقية¹.
- إنّ السعي الحثيث لطرح مسألة إعادة اللاجئين، والضغط الذي تمارسه الأطراف المختلفة على اللاجئين؛ ما هو إلا غطاء للحصول على أموال إعادة الإعمار من قبّل الدول المانحة لصالح طرف النظام السوريّ وحلفائه، دون الأخذ بعين الاعتبار مسار العمليّة السياسيّة المتمثّل بقرار مجلس الأمن 2254. كما أنه يُعدّ إعطاء شرعيّة لاستمرار الانتهاكات التي قام ويقوم بها النظام السوريّ منذ سنوات.
- إنّ مسألة عودة اللاجئين السوريين سياسيّة بامتياز؛ ويتوجّب أن تكون في إطار حلّ سياسيّ شامل وفق قرار مجلس الأمن 2254. وأي حديث عن موضوع إعادة اللاجئين السوريين إلى بلدهم، بدون الربط بمسار حلّ سياسيّ، يترتّب عليه استمرار الانتهاك بحقّ السوريين داخل وخارج سورية على حدّ سواء، وإعطاء الشرعيّة والغطاء الدوليين لاستمرار الانتهاكات، وللإفلات من المساءلة والمحاسبة لكلّ مرتكبي الانتهاكات.
- يتوجّب البدء (كأولويّة) التعامل مع ملفّ النازحين داخليّاً الذين لا يستطيعون العودة إلى منازلهم ومناطقهم بفعل الاضهاد السياسيّ الممارس بحقّهم، أو بفعل عدم توافر الخدمات الأساسيّة والبنية التحتيّة التي دمرتها الحرب.

¹ <http://www.unhcr.org/ar/4be7cc27201.html>

- عودة اللاجئين الراغبين في العودة إلى ديارهم (قبل وجود مسار حلّ سياسيّ) يتوجّب أن تكون تحت إشراف لجنة خاصة ترأسها مفوضيّة اللاجئين التابعة للأمم المتّحدة، والتي تعمل على آليّة تبيان مخاطر عودتهم، ومتابعة المخاطر التي من الممكن أن تحصل لهم في حال عادوا؛ لذلك نجد المطالبة بتشكيل لجنة حياديّة بإشراف الأمم المتّحدة وبمشاركة المنظمات المحليّة والدوليّة.

الموقّعون:

- شبكة أنا هي.
- المنصّة المدنيّة السوريّة.
- شبكة أمان.
- مركز المجتمع المدنيّ والديمقراطيّة.

ملاحظة: هذه الورقة ترصد مخاطر عودة اللاجئين\ات إلى المناطق الخاضعة لسيطرة النظام السوريّ، وأيضاً تتناول آثار الخطّة الروسيّة لعودة اللاجئين\ات.

انتهى